الثورة: تسريعٌ للزمن أم شللٌ مؤقّت؟

حفريّات ومراجعات في الذاكرة

محمّد الحدّاد

-1-

إنّ سنوات من التاريخ قد تمرّ رتيبة متكرّرة فكأنّها يوم واحد، وإنّ أيّاماً معدودات قد تُحدِث تغييرات تاريخيّة تُعدّ بالقرون. عادت إلى ذاكرتي هذه الجملة للفيلسوف الألماني كارل ماركس، وقد انقطعت عن كتاباته منذ أكثر من ربع قرن، وتذكّرت معها كِتاب «**عشرة أيام غيّرت العالَم**»[1]. هل يُمكِن للثورات العربية أن تمثّل حدثاً من هذا القبيل؟

سقوط النُّظم الحاكِمة في تونس (17/ 12/ 2010 – 14/ 01/ 2011)، ثمّ مصر (25/ 01/ 2011 – 11/ 02/ 2011)، ثمّ ليبيا (17/ 02/ 2011 – 20/ 10/ 2011)، ثمّ اليمن (21/ 11/ 2011 – 23/ 02/ 2012) بدا مؤشّراً على تغيّرات نوعيّة في المنطقة. وكان ماركس عندما تحدّث عن الحدث الثوري الذي يسرِّع التاريخ، قد افترض أن تقع عملية التسريع دائماً بالاتّجاه الإيجابي (التقدّمي)، وتدفع للارتقاء إلى مرحلة تاريخيّة أفضل. ولئن لم يتوقّع أحد ممّن تابعوا بدايات الثورات العربيّة أن تكون المرحلة

(1) كتاب مشهور للصحافي الأميركي جون سيلاس ريد (Reed)سجَّل فيه شهاداته المباشرة عن الثورة الروسيّة لسنة 1917.

العربيّة الجديدة مرحلة اشتراكيّة، فإنّ كثيرين أملوا في أن تكون مرحلة الديمقراطيّة.

في البدء كان الأمل قويّاً، بل لم يكن الشكّ وارداً. وأحفر في أعماق الذاكرة الشخصيّة، بعيداً عن التاريخ الرسمي للأحداث والوقائع، فأجد بعض الذكريات المميّزة:

– عندما تأكّدت مغادرة الرئيس التونسي للبلاد، يوم 14/ 01/ 2011، حوالى الساعة الخامسة من بعد الظهر، تشكّلت بصفة تلقائية لجانُ أحياءٍ لحراسة البيوت والممتلكات، بعد أن اختفت قوّات الشرطة من البلاد أو كادت تختفي. الجزء الأكبر من الناس لم يكن مُسيَّساً، ولم يسأل أحد عن الانتماء السياسي لجاره في الحيّ، المهمّ كان التضامن للمحافظة على أمن السكّان والبيوت. تقاسمنا الأدوار في الليلة الأولى، وتناوبنا على الحراسة إلى طلوع الفجر، ثمّ منحنا ضوء النهار شعوراً كاذباً بالأمان.

– في اليوم الموالي، أخذتُ السيارة لزيارة والدتي والاطمئنان على حالها. لاحظتُ أنّ السائقين الذين لا يتوقّفون عادةً عند الإشارات الضوئية إلاّ عند حضور الشرطة، كانوا في هذا اليوم شديدي الانضباط على الرّغم من غياب الشرطة. مشهد السيّارات المُنضبِطة لإشارات المرور وللعلامات الضوئية ما زال حاضراً في ذاكرتي إلى اليوم.

– في طريق العودة، كان عليّ أن أقتني مستلزمات الحياة اليوميّة. هالني الطابور الطويل أمام مخبزة الحيّ، كانت الرغبة جامحة لدى الجميع للاحتياط باقتناء أكثر ما يمكن من الضروريات، لكن لم أشهد أمامي شجاراً أو محاولات غشّ.

كُتب التاريخ ستحسم في المستقبل الأحداث الموضوعية لأولى الثورات العربية. هل هرب الرئيس أو أُجبر على المغادرة أو كان ينوي العودة بعد مرافقة أسرته إلى مكان آمن؟ هل كان الجيش محايداً أو أنّه شارك في عملية انقلابية ضدّ الرئيس المخلوع؟ مَن الذي خطّط لتحويل السلطة إلى رئيس البرلمان بصفة شبه رسمية وشبه دستورية؟ لماذا أوقِف مدير الأمن الرئاسي؟ ثمّ لماذا لمَ يُحاكَم بعد ذلك؟ لماذا استفحل العنف وارتفع عدد القتلى بعد فترة من الهدوء إلى أن تجاوز أضعاف ما حصل قبل 14/ 01/ 2011؟

الوقائع الموضوعيّة لا تهمّني هنا، وهي على كلّ حال ما زالت غامضة تعتريها الكثير من المغالطات والأساطير. أنا نفسي قد أكون أسهمتُ عن غير قصد في نشر الأسطورة المؤسِّسة للثورة التونسية: قصّة محمّد البوعزيزي، الشاب صاحب الشهادة الجامعية

الذي كان يبيع الخضار وأحرق نفسه احتجاجاً على النَّيل من كرامته. منذ الأيام الأولى، بدأت القنوات والإذاعات غير التونسية تستجوبني، وبخاصّة «الجزيرة» و«العربيّة»، وكنتُ أكرّر هذه القصّة الشائعة في تونس آنذاك. طبعاً، البوعزيزي يمكن أن يكون أيّ عربي، ما دامت كرامة العربي مُداسة في كلّ مكان، داخل بلاد العرب وخارجها. كانت قصّته رمزيّة ومؤثّرة لأنّها تجمع بين الشباب والكرامة وتحويل العنف إلى الذّات بدل توجيهه إلى الآخرين، اقتداءً بما فعل هابيل وسقراط والمسيح. لكنّها كانت إلى الأسطورة أقرب، لأنّ حادثةً من هذا النوع لا يمكن أن تُسقِط نظامَ حُكم.

إنّ كلّ ثورة لا بدّ أن تخلق لنفسها أسطورة، والثورة الفرنسيّة مثلاً ابتدعت أسطورة الشعب الذي يقتحم سجن «الباستيل» لتحرير المضطّهدين القابعين فيه من كتّاب التنوير وزعماء الحرّية. التحام الشعب والأنتلجنسيا كان أسطورة الثورة الفرنسية. أمّا التاريخ الحقيقي الموثّق فيثبت بما لا يدع مجالا للشكّ والتخمين أنّ سجن «الباستيل» الذي اقتحمه الثوّار يوم 14-07-1789 [2] لم يكن يؤوي آنذاك أيّ كاتِب أو مثقّف، كلّ الذين حُرّروا منه كانوا مُجرمي حقّ عامّ.

كلّ ثورة تحتاج إلى أسطورة مؤسِّسة، وقد كانت قصّة البوعزيزي أسطورة الثورة التونسية، ثمّ أسطورة الربيع العربي بعامّة، قبل أن تتأخْوَن الأسطورة وتُصبح دعاية تضليليّة، ويتحوّل البوعزيزي إلى مناضل «إسلامي»، وهو الذي لم يناضل ولا عرف النضال، ولا كان يحمل شهادة جامعية، ولم يُواجِه الشرطة السياسية وإنّما تخاصم مع ابنة عمّه التي كانت عون تراتيب بلديّة، شتمها فصفعته، وأحرق نفسه لاحقاً وهو في حالة سُكر.

ما أهمّية هذه التفاصيل أمام حدثٍ تاريخي شَعَرْنا منذ البداية أنّه سيُغيّر مصير بلد، ثمّ رأيناه يُغيّر مصير منطقة بأسرها؟ أترك الوقائع جانباً، بما فيها من موضوعي وأسطوري، وأعود إلى معايشتها من الوعي الذّاتي والشعور الخاصّ. متى بدأ الشكّ يحلّ محلّ التفاؤل؟

(2) منذ سنة 1880 إلى اليوم، اتُّخذت ذكرى تحرير الباستيل يوماً وطنياً لفرنسا والعيد الرسمي الأكثر أهمّية في البلاد.

في يوم الثلاثاء 18/ 01/ 2011، وقد دُعي آنذاك بالثلاثاء الأسود، بدأت وسائل إعلام عدّة من تلك التي ظلّت وفيّة للنظام السابق، تتحدّث منذ الساعات الأولى من الصباح عن عمليّات واسعة لاختطاف الأطفال، وتُقدِّم شهادات كاذبة لمواطنين يزعمون أنّهم فقدوا أبناءهم. كانت خطّة خبيثة نَشرَت الهلع بين الجميع. عدتُ أدراجي مُسرعاً واتّجهتُ إلى المدرسة التي كنت قد أوصلتُ إليها ابنتي، وبعد أن تأكّدت أنّ كلّ شيء على ما يرام، ظللتُ مُرابطاً أمامها، استمع من مذياع السيارة للإذاعات وهي تنشر الهلع بين المواطنين. بعض الإعلاميّين، أتذكّرهم بأسمائهم وأصواتهم، ما زالوا إلى اليوم يصولون ويجولون بل يقدّمون الدروس في الثورة والثورية. صاحب إحدى القنوات التلفزيونية أوقفه الجيش بتهمة الخيانة العظمى لأنّه كان يدفع إلى التناحر ونشر السلاح، ثمّ أُطلق سراحه بضغط من الثوريّين ومناضلي حقوق الإنسان بحجّة احترام حريّة التعبير. منذ ذلك اليوم، بدأنا نتحدّث عن الثورة المضادّة وإعلام العار، لكن شيئاً فشيئاً اتّضح أنّ الأمر أعقد من ذلك بكثير، وأنّ المقابلة ثورة/ ثورة مضادّة اختزالٌ مخلّ لوضعٍ مركّبٍ وشديد التداخل.

-2-

تأكّد سقوط نظام الحُكم في تونس يوم /14/ 01 الذي كان يوم جمعة. لا أظنّ أنّ الشيخ يوسف القرضاوي قد دعا للثوّار بالتوفيق في خطبته في العاصمة القطرية الدوحة، ولا أنّ السيّد علي الخامنئي قال كلمة لمساندتهم أثناء خطبته الأسبوعية في طهران. هذا مع أنّ الاحتجاجات لم تكن «بنت يومها» فقد استفحلت قبل ذلك بأسابيع. بيد أنّ الشيخ القرضاوي كان قد زار تونس قبل الثورة بسنة واستُقبل بحفاوة من النّظام السابق. أمّا العلاقات بين تونس وإيران فلم تبلغ في التاريخ تطوّراً مثل الذي بلغته في عهد النظام السابق، حتّى إنّ الدعوة إلى التشيّع أصبحت تُمارَس علناً.

يوم الجمعة الموالي، خَصّص الشيخ القرضاوي خطبة الجمعة لتمجيد الثورة التونسية التي قامت، بحسب رأيه، ضدّ العلمانيّة، مُطالباً بإلغاء الدستور العلماني والقوانين المترتّبة عنه، والمُنافية للشريعة، ويقصد «مجلّة الأحوال الشخصيّة» التي تَمنع تعدّد الزوجات،

وتفرض أن يتمّ الطلاق أمام القاضي[3]. كما خصَّص السيّد علي خامنئي في اليوم ذاته خطبة الجمعة لمُبارَكة الثورة التونسية، والتأكيد على أنّها مُستلهَمة من الثورة الإيرانية الخُمينيّة وسائرة على خطاها[4].

بعد ذلك بفترة، وتحديداً في19/ 05/ 2011، ألقى الرئيس الأميركي باراك حسين أوباما خطاباً مشهوداً أمام الكونغرس، أشاد فيه بالثورة التونسية، ووقف أعضاء الكونغرس إجلالاً لها، وغزت تلك الصورة الرائعة وسائل الإعلام العالمية. لكنّ قليلين تابعوا مضمون الخطاب وتفاصيله. فقد قال آنذاك إنّ الثورات العربيّة تواصِل ملحمة إسقاط نظام صدّام حسين بفضل التدخّل العسكري الأميركي سنة 2003، واعتبر احتلال العراق منطلق الديمقراطيّة في العالَم العربي، ودعا الثورات العربية للاحتذاء بالمنهج الديمقراطي في العراق، مُعتبِراً العراق بعد الاحتلال صاحب الدَّور الريادي في الانتقال الديمقراطي للمنطقة[5].

- الثورة التونسية قامت لاسترجاع نظام تعدّد الزوجات؟
- الشباب العربي الثائر كان يستوحي من نظريّة ولاية الفقيه؟
- الشعوب العربية بدأت تعي أهمّية الديمقراطية بفضل احتلال الولايات المتّحدة العراق سنة 2003؟

لقد بات واضحاً أنّ المعركة الكبرى لن تكون ضدّ الثورة المضادّة فقط، وإنّما ضدّ لصوص الثورات. يوم 27/ 02/ 2011، نشرتُ في صحيفة الحياة مقالًا بعنوان «في معنى إسقاط النّظام»، قلتُ فيه: «إنّ إسقاط المستبدّ يوفّر فرصة تاريخية نادرة للتخلّص من

(3) لمزيد من الاطّلاع على أفكار يوسف القرضاوي، راجع كتابه **التطرّف العلماني في مواجهة الإسلام: نموذج تركيا وتونس** (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ط3، ص 123–127، يقول مثلاً: «وهذا القانون مُخالِف للقرآن الكريم الذي أباح التعدّد بشرطه، وهو مخالف للسُنّة النبوية ولهدي الصحابة، ولإجماع المذاهب والطوائف الإسلامية كلّها، ولعمل الأمّة خلال أربعة عشر قرنًا، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة».

(4) تُراجع أيضاً خطبته المخصَّصة لتونس ومصر وقراءته الخاصّة لتاريخ المنطقة إلى الثورات العربيّة على الرابط التالي: *https://www.youtube.com/watch?v=xLTVpfwnzY8*

(5) محمّد الحدّاد: **التنوير والثورة** (تونس: دار التنوير،2013)، الفصل الثاني: «حفريات في الثورات العربية»، ص 37.

الاستبداد ذاته... فالثورة قطيعة مع الماضي، وماضي الاستبداد قديم جدّاً في المجتمعات العربية والإسلامية. وواقع الاستبداد العربي مستمرّ من الفتنة الكبرى إلى القرن الحادي والعشرين. وقد اقترن الحُكم بالسيف، وتماهت السلطة بالعنف في الثقافة السياسية لمجتمعاتنا. منذ أربعة عشر قرناً لا يكاد يوجد حاكِم عربيّ أو مُسلم اختار أن يترك كرسيّ الحُكم طواعية، وكانت ولاية كلّ حاكِم تنتهي بموته أو اغتياله. الحُكم تواصَل بالوراثة حتّى في الأنظمة الجمهورية (...). والبديل معروف، إنّه النظام الأقلّ سوءاً الذي ابتدعته البشرية، يعني الديمقراطية التي لم تتطوّر من داخل التراث العربي والإسلامي وإن لم يكن هذا التراث مناقضاً لها، وقد ارتبطت بتجارب مجتمعات أخرى قبل أن تصبح أفقاً كونيّاً مُشترَكاً. يتعيّن تطويع هذا التراث كي يتقبّلها بعمق ولا يجعلها مجرّد شعار للتغطية على استبداد جديد... إنّ مسار تعميق الحداثة من جهة، ودمقْرطتها من جهة أخرى، هو مسار طويل وشاقّ ينبغي أن يرعاه المجتمع المدني ويرتفع به عن الأداء السياسي المباشر الذي سيكون بالضرورة مخيّباً في المراحل الأولى من التجربة الديمقراطية، بما أنّ الثقافة الديمقراطية ما زالت يانعة»[6].

بهذه الأفكار المحورية بدأتُ أُسهم، كمثقّف، في ما يمكن دعوته، اقتباساً من عنوانٍ مشهور لبول ريكور: «تنازع التأويلات للثورات العربيّة». كانت ظاهرة الثورات قد امتدّت من تونس إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا. كما أنّ بعض البلدان تعاملت بذكاء معها وبادرت بإدخال إصلاحات جذريّة لتفادي سلبيّاتها، ولا سيّما المغرب وسلطنة عُمان. والثورة ليست غاية في ذاتها، إنّها مجرّد وسيلة، المهمّ هو تحقيق الإصلاحات المطلوبة. موجة الثورات العربيّة في الخمسينيّات والستينيّات من القرن الماضي لم تحقّق إصلاحات عميقة في المجتمعات وتردّدت في خطابات «ثورجيّة» فارغة. والثورات الاشتراكية التي افتتحت القرن العشرين سقطت كلّها مع نهاية هذا القرن. «الثورجيّة» هي المرض الطفولي للثورات، عندما تتعامل معها وكأنّها في ذاتها المقصد والغاية.

المطلوب حينئذ تحديد الهدف: إنّه الديمقراطية ببعدَيها السياسي والاجتماعي. الديمقراطية السياسية هي أن يتمتّع كلّ مواطن، مهما كان دينه أو مذهبه أو عرقه أو جنسه،

(6) يُراجع على الرابط: *http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/238493*

بحقّ الإسهام في الشأن العامّ، والديمقراطية الاجتماعية هي أن يتمتّع كلّ مواطن، مهما كان دينه أو مذهبه أو عرقه أو جنسه، بحقّ الاستفادة من الخيرات العامّة. والديمقراطية لا تقوم على ولاء الدين أو المذهب أو العرق، وإنّما تقوم على فلسفة المواطنة، أي التساوي في الحقوق والواجبات. ومن هذا المنطلق، لا يوجد تعارض بين التراث والديمقراطية كما لا توجد ديمقراطية من داخل التراث. التراث في ذاته ليس ديمقراطياً ولا متعارضاً مع الديمقراطية، لأنّ هذه الفكرة حديثة العهد، ويُمكن لأيّ تراث أن يُطوَّع ليتلاءم معها، كما يُمكن لأيّ تراث أن يُوظَّف ضدّها. والحداثة تتضمّن الديمقراطية، لكن يمكن أن تؤدّي أيضاً إلى الاستبداد إذا ما تحوّلت إلى احتكار مقصور على أقلّية في المجتمع، حيث تُمارَس الديمقراطية بين النخبة المستفيدة وتُمنَع عن غيرها. المطلوب «دمقْرطة الحداثة» للجمع بين البُعدَيْن في الآن ذاته. هذا، من وجهة نظري، شرط تسريع التاريخ، أي استدراك النتائج الوخيمة للاستبداد في ماضينا العربي الإسلامي، وفتح صفحة جديدة أمام الأجيال القادمة. ما عدا ذلك لن يكون إلاّ شللاً موقّتاً أو دوراناً في فراغ، ثمّ ننتهي من جديد إلى نقطة الانطلاق[7].

-3 -

أجمَع مرجعا الأصوليّتَيْن السنيّة والشيعيّة على الترحيب بالثورة التونسيّة، ثمّ المصرية، ثمّ اللّيبية، لكنّهما اختلفا عندما حلّ ركب الثورة في سوريا. كيف يمكن لخامنئي أن يعتبر النظامَيْن التونسي والمصري استبداديَّين ولا يقبل التوصيف نفسه على النّظام السوري، ورصيده في انتهاك الحرّيات أكبر ألف مرّة؟ ولو افترضنا أنّ «المقاومة» مُقدِمة على الحرّية، فإنّ النّظام التونسي السابق كان متحمّساً للمقاومة، وإعلامه مجنَّداً لتمجيد «حزب الله» وبطولاته. أمّا الشيخ القرضاوي فقد ساند الثورة السورية كما ساند قبلها التونسية، وكانت مساندته خاطئة في الحالتَيْن، إذ قرأ واحدة على أنّها ثورة ضدّ طائفة مارقة عن الدّين (المقصود العلويّين) وقرأ أخرى على أنّها ثورة ضدّ العلمانية المُحارِبة للدّين. هوسه بالعقيدة منعه من أن يرى الإنسان في التاريخ.

انتقلنا هنا من التنازع على تأويل الثورات إلى مقاومة مشروعات الاستحواذ عليها.

(7) هذا مضمون كتابي: **التنوير والثورة. دمقرطة الحداثة أم أخونة المجتمع؟**

أصبح من الصعب بعد ذلك أن يُترك في سوريا هامشٌ لفكرة الانتقال الديمقراطي ودمقْرطة الحداثة. المسار الثوري سار في اتّجاه تسريع التاريخ في تونس ثمّ مصر فليبيا واليمن. وتوقّف بغتة في سوريا، وارتدّ هذا التراجع وأصبح مساراً عكسيّاً، إذ أثّر سلباً في اليمن ثمّ في ليبيا فمصر وتونس. كأنّ الزمن رجع بنا القهقرى.

احتضنت تونس يوم 21/ 02/ 2012 مؤتمر أصدقاء سوريا. وقد رعاه وافتتحه الرئيس التونسي الموقّت منصف المرزوقي، وقدّمه على أنّه إسهام تونسيّ وعربيّ لمساندة الثورة السوريّة. لكنّ السيّدة هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، قدّمت في كتابها «الخيارات الصعبة»[8] المعطيات الحقيقيّة لذلك الحدث. فقد ذكرت أنّها مبادرة أميركيّة جمعت 60 بلداً، وأنّها اتّخذت، بصفة غير رسمية وفي الكواليس، قرار تسليح الجماعات المُعارِضة، وأنّ جزءاً منها كان من المعلوم أنّه ينتمي إلى «القاعدة»، إلاّ أنّ الرئيس الأميركي أوباما تحفّظ بعد ذلك على قرار التسليح، الذي كانت السيّدة كلينتون من مساندِيه، لأنّ مستشارين من غير الخارجية الأميركية أقنعوه بخطورته. وكانت المحصّلة، بحسب كِتاب كلينتون المذكور، أنّ الولايات المتّحدة لم تُسهِم ولم تُعارِض في قضيّة التسليح، لكنّها كانت تعلم أنّ تركيا وبعض بلدان الخليج قد اتّجهت في هذا التوجّه بعد قمّة تونس.

ويمكن طبعاً أن نتساءل عمّا إذا لم يكن هذا الكلام نصف اعتراف بالحقيقة، لأنّنا نعلم أنّ الولايات المتّحدة كانت قد اعتمدت مرّات عدّة على أطراف أخرى لتنفيذ أجزاء من سياساتها، باعتبار أنّ المواطن الأميركي سيُصدم إذا عَلِم أنّ حكومة بلاده تُسلِّح المتطرّفين الإسلاميّين أو تنظيم القاعدة المسؤول عن كارثة 9 / 11 (أي الحادي عشر من سبتمبر). ولم يَعُد سرّاً اليوم أنّ الولايات المتّحدة قد أوصلت في السابق السلاح إلى «المجاهدين» الأفغان وإلى إيران وإلى الحركات المسلّحة في أميركا اللاتينية بطُرق ملتوية في السبعينيّات والثمانينيّات من القرن الماضي[9].

(8) Hillary Rodham Clinton , Hard Choices (Simons & Schuster, 2014).

(9) القضيّة المشهورة بـ«إيران غايت» هي إحدى هذه الفضائح، وتمثّلت في بيع إدارة رونالد ريغن سنة 1980 أسلحة لإيران على الرّغم من قرار الحظر الذي اتّخذه الكونغرس، واستعملت العائدات لتمويل الحركات المسلّحة الساعية إلى إسقاط الحُكم الاشتراكي في نيكاراغوا.

وكيفما كانت المسؤولية الأميركية في واقعة وصول الأسلحة إلى أيدي المتطرّفين في سوريا، سواءً أكانت مسؤولية مباشرة أم غير مقصودة، فإنّ «مؤتمر أصدقاء سوريا» الذي عُقد في تونس لم يكن بادرة خير على سوريا، إذ دفعها إلى الدمار الشامل، ولم يعاود الانعقاد بعد ذلك لمحاولة إنقاذها من مأساتها الإنسانية. بل إنّه قد تدعّم بمؤتمر «نفير سوريا» الذي نظّمه «الإخوان المسلمون» والرئيس محمّد مرسي في مصر، فأضاف إلى تخريب الثورة بالسلاح تخريبها بالطائفية، وذلك بإعلان الجهاد في سوريا وفتح البلاد لمئات المجرمين والقتلة الوافدين من كلّ البلدان بزعم الجهاد. وقد أعلن «الدّاعية» المشهور محمّد العريفي أثناء المؤتمر أنّ «الرافضة الصفويّين (يقصد الشيعة) لن يكتفوا بسوريا بل سيغزون مصر ودول الخليج ومكّة والمدينة»[10]. وعَرض الشيخ القرضاوي على الولايات المتّحدة أن تتدخّل عسكرياً في سوريا، «نصرة لله» كما قال!! ملمِّحاً إلى الالتزام بضمان أمن إسرائيل مقابل ذلك[11]. فهذا الدخول الفجّ لشخصيّات دينيّة في موضوعٍ سياسي وفي ثورة شعب لم يكن يطالب إلاّ بالحرّية والكرامة، ولا علاقة له بصراعات السنّة والشيعة، ولا بمناورات تجّار الدّين من الطرفَيْن، قد عقّد الوضع أكثر ممّا مثّل مُسانَدة حقيقيّة ومُجدية للثورة السورية التي نعلم ما آلت إليه بعد اختطافها من أصوليّي السنّة والشيعة على حدّ سواء.

كان من المنطقي مساندة الثورة السورية، باعتبارها حلقة من مسارٍ بدأ في تونس، فإمّا مساندة المسار كلّه، أو معارضته كلّه، ولا سيّما بالنسبة إلى التونسيّين. وقد كتبتُ يوم 11/ 09/ 2011 في صحيفة «الحياة» مقالًا عنوانه: «لا خصوصيّة في الوضع السوري»، وفيه: «لقد كان وصول الأسد الابن إلى السلطة في سوريا فاتحة عهد التوريث الجمهوري ... ولقد سقطت كلّ الأنظمة التي اقتبست هذا الصنيع عن النّظام السوري، ولن يبلغ

(10) الرابط على قناة «**الجزيرة**»: مؤتمر علماء المسلمين يدعو للجهاد في سوريا، **الجزيرة.نت**، الأخبار العربية في 13/ 6/ 2013 :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/6/13

(11) موقع يو تيوب، «الشيخ القرضاوي لأمريكا: قفي لنصرة الله في سوريا وسيتعهّد المجاهدون بحماية إسرائيل»، يُراجع الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=iKu6Nnbz7Q8

الربيع غايته ما دام الأصل المقتبَس منه قائماً... إنّ سوريا جزء من الربيع العربي، بكلّ ما يتضمّن من آمال ومخاطر ورهانات وتجاذبات».

لكنّ ظروف انعقاد المؤتمر في تونس جعلني أتوجّس من مسائل كثيرة. قبل أن يصدر كتاب كلينتون، كان لديّ إحساس من أنّ تنظيم المؤتمر أتى مُرتجَلاً ومُسقَطاً ومُتهافِتاً، حتّى إنّ التونسيّين أنفسهم لم يعلموا به إلاّ في اللّحظات الأخيرة، وكأنّه فعلٌ حرام يُرتكَب خفيةً منهم. هذا المؤتمر كان بدايةَ كارثةٍ ما فتئت أن ترسَّخت بمرور الأسابيع والأشهر، ودفعت الثورة السورية إلى أخطاءٍ قاتلة، أهمّها ما يلي :

- الاعتقاد بأنّ «المجتمع الدولي»، أي القوى الغربيّة، ستتدخّل عسكريّاً لمُسانَدة الثورة السورية كما تدخّلت لمساندة الثورة الليبيّة. كان هذا الاعتقاد ساذجاً إلى أبعد الحدود، لأنّ ليبيا، جارتنا التي نعرفها جيّداً، لم يكن فيها لا جيش ولا قوّات نظاميّة حقيقيّة، ولم يكن نظام القذافي مسنوداً من أيّ طرف دولي. فالتدخّل العسكري هناك كان أشبه بالنزهة، ولم يترتّب عنه ضحايا ولا خسائر لدى القوّات الأجنبية، عدا حادثة مقتل السفير الأميركي التي ظلّت غامضة إلى الآن. أمّا الوضع في سوريا فمختلف، إذ كيف يمكن لأوباما أن يُجازِف بتدخّلٍ في سوريا وهو الذي وصل إلى الحُكم لانتقاده تدخّل سلفه في العراق؟ وكيف يمكن لأوروبا أن تتدخّل منفردة في سوريا وهي التي لم تتدخّل في ليبيا إلاّ بعد ضمان المُشارَكة الأميركية؟ كان واضحاً أنّ نظام الأسد مدعومٌ من إيران وروسيا، وأنّ تحت إمرته جيشاً حقيقيّاً، فالتدخّل هناك يفتح المجال لحربٍ حقيقيّة وخسائر بشرية لن يتقبّلها الرأي العامّ الغربي.
- الاعتقاد بأنّ عسْكَرة الثورة ستُسرِّع من الانتصار على نظام الأسد وتُقلّل من الخسائر البشرية للثائرين، لكنّ العكس هو الصحيح. فالأنظمة القمعيّة هي دائماً الأكثر براعة في استعمال العنف وتوظيفه والاستفادة منه، عدا عن أنّ العسْكرة خروجٌ عن المسار العامّ للثورات العربيّة التي كانت مسارات سلميّة، وكان ذلك أحد أسباب قوّتها[12].

(12) رابحة سيف علام: «العنف في سوريا»، مجلّة **السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 198، (أكتوبر 2014) راجع على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4962.aspx

- سوء التقدير للوضعيّة الجغرافيّة والاستراتيجيّة لسوريا، باعتبارها جارةً لإسرائيل، وحليفةً لإيران، وحليفةً، عسكريّاً، مع روسيا، وممتدَّةً سياسياً إلى لبنان والعراق، ومحطّ أنظار دول أخرى كثيرة.
- الاعتقاد بأنّ التديّن في سوريا وسطيّ، معتدل، وأنّ توظيف الدّين في الثورة لن يُخرِج به عن هذه الصفة. لذلك ساد الاعتقاد في البداية بأنّ مسألة بروز الجماعات الجهادية مسألة ثانويّة وهامشيّة. في هذا الموضوع بالذات كنّا نقول للسوريّين: انتبهوا واعتبروا ممّا يحصل في تونس، المجتمع هنا أكثر وسطيّةً واعتدالاً، والثورة كانت سلميّة تماماً، وسقوط النّظام لم يستغرق وقتاً طويلاً، والطبقة السياسية كانت متّفقة على خارطة الطريق، ومع ذلك فقد رأينا كيف برزت كالفطر الإمارات الإسلامية، وكيف سيطرت الجماعات الراديكالية على المساجد، وكيف طغت القضيّة الدينيّة على كلّ القضايا الأخرى. لكنّهم أساؤوا التقدير في هذه المسألة، إلى أن أصبح الخيار مطروحاً بين داعش ونظام الأسد، بدل أن يكون بين الاستبداد والديمقراطية.

من سوريا، بدأ مسار الثورات العربيّة يعود القهقرى، وانتقلنا من التسريع في التاريخ إلى التسريع في دمار الأوطان. «مؤتمر أصدقاء سوريا»، ثمّ مؤتمر «نفير سوريا»، أطلقا العنان لتشكيل مجموعات المجاهدين وإعدادهم للذهاب إلى سوريا. انتشرت في تونس مدارس تُدعى «الزمقتال» أسّسها أحد منتسبي حركة «النهضة» لتدريب المجاهدين، وبدأت تتكوّن شبكات إعداد المجاهدين وتسفيرهم. وأطراف عديدة، من الأحزاب والدولة، كانت على عِلم بذلك. ويبدو أنّ بعض المجموعات قد استعجلت الجهاد في تونس قبل أن تُرحَّل إلى سوريا، فوقع اغتيال الزعيم اليساري البارز شكري بلعيد يوم 06/ 02/ 2013. هكذا انتقلنا من الشكّ إلى الخوف، بعد أن كنّا قد انتقلنا قبلها من الغبطة إلى الشكّ.

كيف نقرأ هذه التطوّرات حينئذ؟

الجواب، نظريّاً، يُمكن أن يكون التالي: كلّ ثورة تمرّ بفترة من العنف والرعب. هذه الحتميّة التاريخيّة للعنف الثوري تستمدّ شرعيّتها النظرية من استعمال الثورة الفرنسية لسنة 1789 بمثابة «البراديغم» لكلّ ثورات التاريخ المعاصر. ألم تمرّ هذه الثورة بالمرحلة

التي يدعوها المؤرّخون «فترة الرعب» (1793–1794)؟ لكنّني شخصياً كنتُ أعلنت منذ البداية مخالفتي للنظرية الثوريّة الكلاسيكيّة، وتحديداً لاتّخاذ الثورة الفرنسية نموذجاً لكلّ الثورات. بل إنّ استعمالي كلمة ثورات عربية ظلّ من باب التجاوز، والأفضل استعمال العبارة الأكثر حيادية: «الحراك العربي». كتبتُ ما يلي: «لم تَعُد الثورة الفرنسيّة مرجعيّة مقبولة، لا هي ولا الثورات التالية التي اتّخذتها نموذجاً. فالرؤى البشريّة تتطوّر بالتجربة. وقد بيّنت تجربة الثورة الفرنسيّة أنّها كانت مُكلفة، سواءً في عدد الضحايا الأبرياء الذي ذهبوا ضحيّة المزايدات الثورية، أم الفترة الزمنيّة التي استغرقها الوصول إلى وضعٍ مستقرّ تتحقّق فيه أهداف الثورة. إنّ ما يميّز نظريّة الانتقال الديمقراطي عن النظريّة الثوريّة الكلاسيكيّة هي أنّها تؤطِّر الفعل الثوريّ بمبادئ حقوق الإنسان، وتجعل هذه المبادئ أعلى من فعل الثورة ذاته، ولا تسمح بأن تُنتهَك الحقوق بدعوى ضرورات الثورة» [13].

هل يمكن أن نسرّع حركة التاريخ من دون عنف؟ هل يمكن قيام ثورة من دون عنفٍ ثوريّ؟ من وجهة نظر النظريّة الثوريّة الكلاسيكيّة، الجواب يأتي بالنفي. أمّا نظريّة الانتقال الديمقراطي التي دافعتُ عنها، فهي تستوحي من تراث المقاومة السلميّة الذي أطلقه المهاتما غاندي، واعتمدته حركة الحقوق الاجتماعية للسود في الولايات المتّحدة الأميركية (1950–1960)، ثمّ عمليات الانتقال السياسي في أوروبا الشرقيّة المتزامنة مع انهيار المنظومة الشيوعيّة والاتّحاد السوفييتي. كما يمكن أن تُدرَج في هذا الإطار عمليّات الانتقال السياسي في بلدان أوروبا الغربيّة الأحدث عهداً بالديمقراطية، وبخاصّة إسبانيا (ابتداءً من وفاة الجنرال فرانكو سنة 1975 إلى تنظيم أوّل انتخابات حرّة سنة 1982)، وعمليّات الانتقال السياسي في دول أميركا اللاتينيّة التي تخلّصت من أنظمتها العسكريّة في التسعينيّات من القرن العشرين.

نظريّة الانتقال الديمقراطي ليست نظريّة في تسريع التاريخ بقدر ما هي نظريّة في محاولة ترشيد التاريخ، وذلك بالحيلولة دون أن تُعيد مجموعة بشرية الأخطاء التي ارتكبتها قبلها مجموعةٌ أخرى، وتمكين اللّاحقين من الاستفادة من تجارب السابقين. مع تطوّرات الأوضاع في سوريا، وارتدادات هذه الأوضاع على البلدان الأخرى للثورات

(13) محمّد الحداد، «في معنى الانتقال الديمقراطي»، **الحياة** (3/ 3/ 2013).

العربية، واستحالة تطبيق نظريّة الانتقال الديمقراطي في سوريا، أصبح ضروريّاً التخلّي عن استعارة «الربيع العربي»، وقد تحوَّلت إلى استعارة مُضلِّلة وخطيرة، والتوقّف عن التعامل مع الثورات العربيّة على أنّها وحدة متماسكة. كان ينبغي وضع سوريا في خانة الاستثناء، ومواصلة الأمل بالانتقال الديمقراطي في البلدان الأخرى الأربعة: تونس وليبيا ومصر واليمن، مع المراهنة أيضاً على توسّع دائرة الإصلاح التي افتُتحت في المغرب وعُمان. لكنّ التراجع أصاب البلدان الأربعة الأخرى بدورها: أسقط الشعب المصري حُكم «الإخوان» في 30/ 06/ 2013 لكنّه لم يجد البديل الديمقراطي المأمول. وسقط التوافق الانتقالي في اليمن بسبب تقدّم الحوثيّين للسيطرة على عدن ففتحوا بذلك الطريق لحربٍ أهليّة مدعومة إقليميّاً، وفشلت التجربة الليبيّة بإصرار الإخوان المسلمين على سنّ قانونٍ يقصي كلّ صاحب تجربة في الإدارة، بدعوى أنّه كان مُسانداً للنظام السابق، فتحوّلت إدارة البلاد إلى الميليشيات.

- 5 -

نظريّتان حول الزمن أصبحتا تتنافسان في ذهني:

أ- نظرية «الأزمنة فائقة الحداثة» (les temps hypermodernes) للفيلسوف المعاصر ليبوفتسكي (Lipovetsky)،

ب- ونظرية الزّمن الراكد للمفكّر العربي محمّد عابد الجابري.

يحدِّد ليبوفتسكي العلاقة الحاليّة بين الفرد والزمان كما يلي: «كان المجتمع الحديث مجتمعاً غازياً، مؤمناً بالمستقبل واثقاً بالعِلم والتقنيّة، أقام نفسه بالقطيعة مع التراتبيّة الوراثيّة أو السيادة المقدَّسة، ومع المواريث والخصوصيّات، مُعتمِداً الكونيّة والعقل والثورة. لقد انتهى هذا الزمان أمام أعيننا، فمجتمعاتنا اليوم تقوم على العكس تماماً من هذه المبادئ المستقبليّة، إنّها مجتمعات لما بعد الحداثة، متعلّقة بالهويّة والاختلاف والمحافظة واللّهو والتحقّق الشخصي الآني: هنا والآن»[14]. هل يمكن الافتراض أنّ الثورات العربيّة هي ثورات ما بعد حداثيّة، لا تحمل مشروعاً ولا تهتمّ بالمستقبل،

(14) يراجع كتابه الأساسي:

Gilles Lipovetsky, *L'ère du vide. Essai sur l'individualisme contemporain* (Paris : Gallimard, 1983), P 15.

وإنّما هي تعبير عن الأنا، الآن وهنا، وتفريغٌ لطاقةٍ احتجاجيّة رائعة يمكن أن تغيّر كلّ المعادلات التقليديّة للعالَم؟

في كتابه الأخير «نحن الذوات الإنسانيّة»[15]، يقرأ عالِم الاجتماع آلان توران الثورات العربيّة قراءة لا تبتعد عن هذه النتيجة وإن لم تنطلق من مقدّماتها. فبعد أن قضى توران حياته في دراسة الحركات الاجتماعية وأصبح من أكبر المتخصّصين فيها، ها هو، وقد تجاوزت سنّه التسعين، يعلن في كتابه الأخير موت هذه الحركات بنهاية المجتمع الصناعي، ويرى أنّه حلّ محلّها ما يدعوه بالحركات الإثنية – الديمقراطية (Mouvements ethnico-démocratiques)، التي تمثّل الثورات العربيّة أحد التعبيرات عنها، وتتضمّن، بحسب تحليله، انتقال الحركيّة من البُعد الاجتماعي إلى البُعد الثقافي، والزمانيّة من المستقبل المجرّد إلى الحاضر الملموس، والنقد من الاستغلال (بالمعنى الماركسي) إلى الهيمَنة، والمحور من الموضوع إلى الذّات (Le sujet)، والإنسانية من الحداثة إلى الحداثة الفائقة (Hypermodernisme). ومن هنا تصبح الكرامة المجرّدة من المعنى الدّيني مطلب الحركة الاحتجاجيّة المُعولَمة اليوم، وهو مَطلب أخلاقي قبل أن يكون سياسيّاً أو اجتماعيّاً (لكنّ توران لم يفسّر لنا لماذا سيطرت الحركات الدينيّة على الثورات العربيّة، ولماذا لم تتجرّد «الكرامة» عن المعنى الدّيني في هذه الثورات!)

لكن يمكن أيضاً أن يكون الأمر أبسط من ذلك بكثير، وأن تكفينا العودة إلى نظريّة الزمن الراكد، كما صاغها محمّد عابد الجابري عندما كَتب ما يلي: «أكاد أُقرّر أنّ الحركة في الثقافة العربيّة كانت وما تزال حركة اعتماد لا حركة نقلة، وبالتالي فزمنها مدّة يعدّها السكون لا الحركة، وهذا على الرّغم من جميع التحرّكات والاهتزازات والهزّات التي عرفتها»[16]؛ وهذا ما دفع الجابري إلى تحديد العقل السياسي العربي في الثلاثيّة المشهورة: القبيلة والغنيمة والعقيدة، قائلًا: «لقد دخلت الحداثة بعض جوانب حياتنا منذ أكثر من مائة عام، أي منذ أن بدأنا نحتكّ بالحضارة المُعاصرة، فظهرت التيّارات الإيديولوجيّة النهضويّة والمُعاصرة من سلفيّة وعلمانيّة وليبراليّة وقوميّة واشتراكيّة، وقامت أحزاب ونقابات وجمعيّات، كما غُرست بُنيات تنتمي إلى الاقتصاد الحديث،

(15) Alain Touraine, *Nous, sujets humains* (Paris : Seuil, 2015).

(16) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، ط 3(بيروت: المركز الثقافي العربي،1985)، ص 42.

فتعرّضت المحدِّدات الثلاثة (القبلية، الغنيمة، العقيدة) إلى نوع من القمع والإبعاد، وأصبحت تشكّل المكبوت الاجتماعي والسياسي عندنا»[17]. وتطبيقًا لهذه النظرية على الأحداث الحاليّة، وقد توفي الجابري قبل قليل من انطلاقها، نقول: قد تكون الثورات العربية انفجارًا لهذا المكبوت، وإنّنا نعيد مرّة أخرى «الفتنة الكبرى» ومآسيها المتكرّرة في التاريخ، مع فارق أنّنا اليوم نعيش في عالَم معولَم يبيع لنا الأسلحة التي نتقاتل بها.

- 6 -

هل الثورات العربيّة فاتحة ثورات ما بعد الحداثة أم هي استمرارٌ لمعارك داحس والغبراء وصفّين والجمل والفتنة الكبرى؟

عندما تبلغ المسافة بين احتمالَيْن في الجواب كلّ هذه الهوّة فذلك مؤشّر على استحالة الجواب الموضوعي. تصبح القضيّة حينئذ شبه إيمانية: إذا آمنتَ بأنّ النتيجة ستكون إيجابيّة بعد أجيال قادمة وأزمنة لن تعيشها فإنّك تشعر بالتفاؤل، وإذا آمنتَ بأنّ النتيجة ستكون مزيداً من الدمار تتحمّلها الأجيال القادِمة فإنّكَ تشعر بالعبثيّة والتشاؤم. ومن المعلوم أنّه لا يمكن الحوار بالإيمان والمشاعر، ولا التوافق عندما يكون المعنى مُناطاً بالمستقبل المجهول.

على مدى خمس سنوات (2011–2015)، أشرفتُ على تنظيم أكثر من ثلاثين ندوة في الموضوعات المتّصلة بالانتقال الديمقراطي، وكتبتُ أكثر من مائة مقال في متابعة تطوّراته عربيّاً، ونشرتُ كتاب «التنوير والثورة: دمقْرطة الحداثة أم أخْونة المجتمع؟» الذي أردته استمراراً لكِتابَيّ السابقَيْن «مواقف من أجل التنوير» (بيروت، دار الطليعة 2005) و«قواعد التنوير» (بيروت، دار الطليعة 2009)، وأسهمتُ في مبادرات كثيرة، منها مبادرة الحوار الوطني التونسي سنة 2013. لم أعد اليوم في الدرجة نفسها من التفاؤل، وهذا شعور طبيعي في جزء منه، لأنّ الأوضاع الثورية تدفع الناس إلى الأحلام، وهذه الأحلام تنشأ مُتعارضة، فلا يمكن أن تتحقّق كلّها.

لكنْ ثمّة أيضاً جزء موضوعيّ في «التشاؤل» (أستعير من إميل حبيبي هذه الكلمة الرائعة!): إنّ الحراك العربي (أُفضّل هذه الكلمة على «ثورة») قد وقع بين فكّي كمّاشة:

(17) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1986)، ص404.

تجارة الدّين وتجارة الفساد. وكلّ حرب على جبهتَيْن لا بدّ أن تكون عسيرة ومدمِّرة وتتضاءل معها بالضرورة حظوظ النجاح. ثمّة اليوم سيناريوات عديدة للمستقبل، منها مثلاً أن تتخلّص من الأصوليّة الدينيّة لا بالتنوير ولكن بالفساد، أي أن يَنجح الفساد المالي المتفشّي في العالَم في احتواء جزء من الحركات الأصولية، بينما يدفع الجزء الآخر منها، الأكثر تصلّباً ومبدئيّةً، إلى الانتحار الذّاتي بالسقوط في الإرهاب. لكن هل نكون قد غنمنا حقّاً بالانتقال من الاستبداد إلى التيوقراطيّة، ثمّ منها إلى الفساد، أو ما كان الإغريق يدعونه بالبلوتقراطيّة (سلطة المال)؟ يمكن أن يكون هذا السيناريو مجرّد كابوس، وإنّ ما سيحدث في المستقبل هو تحوّل جزء من الأصوليّة الدينيّة إلى مواقف وسطيّة، على شاكلة حركات «الديمقراطيّة المسيحيّة» في أوروبا، لم لا؟ هذه أيضاً فرضية مُمكنة. لكن ماذا سيكون القطب السياسي المقابل؟ هل هي أحزاب حداثيّة وطنيّة أو شيء آخر؟

وفي الخلاصة، هل كان «الحراك العربي» تسريعاً للزمن أو شللاً موقّتاً عمَّق أزمات المجتمعات العربيّة ودَفعَها إلى حركة تدمير ذاتيّ؟

قناعتي الوحيدة هي أنّ المستقبل مفتوح على أكثر من احتمال، بل على احتمالات قد تكون عسيرة التصوّر في الوقت الحاضر.